



## الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة للإمام السيوطي (باب المرفوعات والمنصوبات أنموذجاً)

م.م. هدى عامر عبد الهادي  
المديرية العامة لتربية الأنبار

الايمل: hudaamir519@gmail.com

هاتف: 0783541654



إنّ القواعد النحويّة لحونا العربي خاضعة لكثير من الاعتبارات والآراء؛ إذ إنّ كثيراً من قواعد النحو، والعامل وسوى ذلك تكون موضع تعدد الرأي، ومحلّ خلاف بين النحاة، وذلك في كثير من أبواب النحو. وسيتناول البحث الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة للإمام السيوطي في بابي المرفوعات والمنصوبات؛ إذ سيتناول الخلاف النحوي في القضايا في هذين البابين مستعرضاً أبرزها مع إيراد أمثلة على هذه القضايا، وتناولها بالشرح والتحليل الوافين، وذلك ضمن التركيز على استعراض الآراء الخلافية قدر المستطاع.

**الكلمات المفتاحية:** الخلاف ، المرفوعات ، المنصوبات ، العام ، السبب .

## The grammatical disagreement in the book Al-Matali' Al-Sa'idah by Imam Al-Suyuti -Chapter on nominatives and accusatives as an example

Hoda Amer Abdel Hadi

General Directorate of Anbar Education

### Summary

The rules in our Arabic grammar are subject to many considerations and opinions. As many of the rules of grammar, the factor, and so on, are the subject of a diversity of opinions, and a source of disagreement among grammarians, and that is in many chapters of grammar. The research will address the grammatical dispute in the book Al-Matala' Al-Sa'idah by Imam Al-Suyuti in the chapters of nominatives and accusative cases. It will address the grammatical disagreement in the issues in these two chapters, reviewing the most prominent of them, providing examples of these issues, and addressing them with adequate explanation and analysis, with a focus on reviewing controversial opinions as much as possible .

**Keywords:** disagreement, nominatives, accusatives, general, reason.

### مقدمة:

إنّ القواعد النحويّة التي وُضعت في الكتب النحويّة منذ القديم لم تكن وليدة لحظة، ولم تكن موضوعاً من قبل شخص واحد ، وإنما كانت نتاج جهد كبير على مدى فترة زمنية ممتدة ، حدثت فيها مجموعة من الخلافات والتباينات في الآراء ، هذه التباينات التي لم يُعرف لها حلٌ ، ولم يتمكن أحدٌ من إيجاد اتفاق أو اتفاقات لها .



إنّ من أبرز الخلافات التي وردت في المسائل النحوية استعرضت في كتاب المطالع السعيدة للإمام السيوطي ولا سيما في باب المنصوبات على اختلاف هذه المنصوبات، وأيضاً باب المرفوعات؛ فقد أورد هذا الإمام هذه الخلافات في أثناء استعراضه للقضايا النحوية في هذا الكتاب، لتكون هذه الخلافات محور دراسة هذا البحث الذي بين أيدينا .

يهدف البحث إلى دراسة الخلافات النحوية في كتاب المطالع السعيدة والتي استعرضها السيوطي في بابي المرفوعات والمنصوبات، وذلك من خلال التركيز على أبرز القضايا الخلافية، واستعراض الآراء فيها، والتي أوردها السيوطي بما يتناسب والمقام العام، وذلك كله ضمن كتابه المطالع السعيدة، وذلك لتسليط الضوء على هذا الجانب الخلافية في القضايا النحوية، والوقوف على الآراء التي أغنت هذه القضايا :

## مقدمة

التمهيد: التعريف بالسيوطي وكتاب المطالع السعيدة

المبحث الأول: الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة في باب المرفوعات

- المطلب الأول: المبتدأ والخبر:

- المطلب الثاني: اسم كان .

- المطلب الثالث: خبر إن .

- المطلب الرابع: الفاعل

- المطلب الخامس: نائب الفاعل

- المطلب السادس: الفعل المضارع.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة في باب المنصوبات:

- المطلب الأول: المفعول به

- المطلب الثاني: المنادى

- المطلب الثالث: المفعول له

- المطلب الرابع: المفعول المطلق

- المطلب الخامس: الحال:

- المطلب السادس: التمييز.

خاتمة.

المصادر والمراجع.



### التمهيد: التعريف بالسيوطي وكتاب المطالع السعيدة:

الإمام السيوطي: ( ٨٤٩ - ٩١١ هـ): هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين ، إمام حافظ مؤرخ أديب ، له كثير من المؤلفات منها مصنف الكتاب الكبير ، والرسالة الصغيرة ، وقد تُوفي والده وهو في الخامسة من عمره فنشأ يتيماً في مدينة القاهرة ، ولما بلغ سن الأربعين اعتزل الناس جميعاً ، وانكبَّ على التأليف ، حتى إنَّ السلطان طلبه فلم يحضر إليه ، وأُرسل إليه هدايا فردّها ، ... وبقي على هذه الحال إلى أن توفي، وقيل أنه لُقّب بابن الكتب لأن أمّه ولدت له بين الكتب ، ومن أبرز كتبه : ( الألفاظ المعربة ) ، ( الإتيان في علوم القرآن ) ، ( الأشباه والنظائر ) ، ( جمع الجوامع ) ....<sup>1</sup>

كتاب المطالع السعيدة: هو كتاب في النحو والصرف والخط، وقد جاء على جزأين ، ليكون استعراض القضايا النحوية فيه على نطاق تفصيلي وعميق ، فقد شمل قضايا في أنواع الجمل، وفي المعرب والمبني، وفي المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، ... وفيه استعراض لآراء النحاة ضمن هذه القضايا ، فهو من أشهر كتب النحو والصرف والخط

<sup>1</sup> ينظر الأعلام ، خير الدين الزركلي دار العلم للملايين - بيروت ، ط٧ ، 1986 ، 301/3 .



وسيتبع البحث المنهج الوصفي القائم على تتبع الظاهرة ووصفها بعد ملاحظتها، ليكون الارتكاز على الاستقراء هو ركيزة البحث لتتبع هذه الخلافات في الأبواب السابقة في الكتاب المُتناول، بهدف الوصول إلى أدق النتائج ضمن هذه العملية.

### المبحث الأول: الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة في باب المرفوعات:

ويبرز الخلاف النحوي في موضوعات عدة:

**المطلب الأول: المبتدأ والخبر:** ووقع خلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر؛ إذ ذهب " الجمهور وسيبويه إلى أن رافع المبتدأ معنوي " <sup>2</sup>، وهو الابتداء لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ لأنه مبني عليه فارتفع به، كما ارتفع بالابتداء، وضعف بأن " المبتدأ قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان، وأيضاً بأنه قد يرفع فاعلاً " <sup>3</sup> نحو (القائم أبوه ضاحك) فلو كان رافعاً لأدى إلى أعمال واحد رفعين ولا نظير له، ...، وقيل تجرّده عن العوامل اللفظية <sup>4</sup>، ...، وذهب الكوفيون إلى أن " كلاهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر؛ فالمبتدأ عندهم هو من رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ " <sup>5</sup>؛ لأنّ كلاهما طالب للآخر ومحتاج له، وبه صار عمدة <sup>6</sup>، ودعم هذا الرأي ابن جني وأيده <sup>7</sup>، وأيضاً تبناه أبو حيان، فذهب إلى أن " الاحتياج بين المبتدأ والخبر هو الأساس في عامل الرفع " <sup>8</sup>، وهو المختار عند الإمام السيوطي <sup>9</sup>.

كما وقع خلاف في قضية تعدد الخبر؛ إذ ذهب الفارسي إلى " أن ليس فيه إلا ضمير واحد يتحمّله الثاني لأنّ الأول ينزل من الثاني منزلة الجزء، وصار الخبر إنما يتممها " <sup>10</sup>، والرأي الثاني أن الخبر مقدّر في الأول؛ لأنّ الخبر في الحقيقة، والثاني كالصفة له والتقدير في جملة (الرمان حلو حامض) هو (الرمان حلو فيه حموضة)، وقال أبو حيان الذي اختاره " أن كلا

<sup>1</sup> راجع كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د.نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة - بغداد، د.ط، ١٩٧٧، الفهرس.

<sup>2</sup> المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر - العراق، 1982، 223/1.

<sup>3</sup> شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: فوّاز الشّعار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م، 340/1.

<sup>4</sup> ينظر الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1988، 278/1.

<sup>5</sup> شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 340/1.

<sup>6</sup> ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، دار الفكر، د.ط، د.ت، 30/2.

<sup>7</sup> ينظر الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي نجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، 18/1.

<sup>8</sup> ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالسلام، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، ١٩٩٨م، ص397.

<sup>9</sup> ينظر المطالع السعيدة، السيوطي، 256/1.

<sup>10</sup> الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، عالم الكتب - بيروت، ط2، ١٩٩٦، ص89.



منهما يتحمل ضميراً لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبراً على حاله؛ لأن المقصود جميع الطعمين، والمعنى أنه فيه حلاوة وحموضة " <sup>1</sup> .

أمّا صاحب البديع فرأى " أن الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت ( هذا مرّ ) لأنه لا يجوز خلو الجزأين من الضمير كي لا تُنتقض قاعدة المشتق، ... " <sup>2</sup> .

**المطلب الثاني: اسم كان:** ووقع خلاف في هذه القضية في دخول أفعال هذا الباب على ما خبر اسمه فعل ماض، من عدمه؛ فذهب فريق أن شرط دخول صار ، وفتى، وانفك، وزال، وبرح، ودام، أن لا يكون خبر اسمه فعلاً ماضياً، ومن ذلك قولك ( صار زيدٌ علم ) وهو غير جائز لأن خبر الاسم المرفوع ماض، أما الفريق الثاني فذهب إلى جواز ذلك مطلقاً وهو رأي البصريين <sup>3</sup>، وقد ورد في كلامهم كثيراً .

ورأي البصريين بجواز توسط خبر هذه الأفعال بين الفعل والاسم المرفوع؛ فيتقدّم عندهم الخبر على الاسم، ويتأخر الاسم المرفوع ، قال تعالى: " وكان حقاً علينا نصر المؤمنين " <sup>4</sup> .

**المطلب الثالث: خبر إن:** ووجه الخلاف الرئيس في معمول الخبر؛ إذ ذهب فريق إلى منع إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا تقول ( إن طعامك زيدٌ أكلٌ )؛ ف ( طعامك ) معمول الخبر ( أكل )، وهو بالإجماع، أمّا إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً هنا يحدث الخلاف، فقد تعددت الآراء: فقال الأخفش بالمنع، وإن كان حالاً فالجمهور على المنع، أما أبو علي الجلولي فقد أجاز معلقاً ذلك " بإجراء الحال مجرى الظرف في بعض الحالات " <sup>5</sup> .

ويجوز حذف الخبر إذا دلّ عليه دليل باتفاق الجمهور، و " يجب حذفه إذا سدّ مسدّه واو مصاحبة ومنه قول سيبويه ( إنك ما وخيراً ) " <sup>6</sup>، أي إنك مع خير، وما زائدة، أما الكسائي فيرى بإدخال اللام على الواو، وسدّ مسده حال ... <sup>7</sup> .

**المطلب الرابع: الفاعل:** ضمن باب المرفوعات في الخلاف في إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر ، وما يترتب على ذلك من حذف علامة التنثية وأيضاً في الجمع والمثال ( قام الزيدان ) و ( قام الزيدون ) و ( قام الهندات ) ، وهذا الرأي ليس الرأي الوحيد ، إذا إنّ بعض العرب يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوال مثل تاء التأنيث وليست ضمائر أي الإلحاق يكون على أساس الحرفية، وليس على أساس صفة الضمير ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة ( أكلوني البراغيث ) ، ليكون هذا الخلاف النحوي ضمن علامة التنثية والجمع على السواء <sup>8</sup> .

<sup>1</sup> ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي، ص196 .

<sup>2</sup> راجع المطالع السعيدة، الإمام السيوطي، 258/1 .

<sup>3</sup> ينظر المصدر نفسه، 286/1 .

<sup>4</sup> سورة الروم، آية: 47 .

<sup>5</sup> ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، ص479 .

<sup>6</sup> الكتاب، سيبويه، 152/1 .

<sup>7</sup> ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي، ص482 .

<sup>8</sup> ينظر المصدر نفسه، 346/1 .



**المطلب الخامس: النائب عن الفاعل** اختلف في مسألة إقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين أحدهما: لا وهو مذهب البصريين إذ قالوا ببطلان ذلك معللين ما ذهبوا إليه بأنه شريك الفاعل، والرأي الثاني: نعم و" عليه سار الكوفيون والأخفش " <sup>1</sup> ، وقد قالوا بجوازه معللين ذلك " بأنه جائز ووارد في كتب العرب " <sup>2</sup> ، وقد دعم هذا الرأي ابن مالك فقد أكد جواز ذلك في شرحه للكافية <sup>3</sup> ، بعد استعراضه للقضية ، وقد وضع بعضهم شروطاً لجواز ذلك ومنهم الأخفش ، فقد كان شرطه " تأخر المفعول به في اللفظ فإن تقدم على المصدر أو الظرف بطل ذلك " ... <sup>4</sup> .

**المطلب السادس: الفعل المضارع** : الذي يعدّ من المرفوعات في حال تجرّده من الناصب والجازم فإنّ خلافاً وقع حول عامل الرفع فيه ، وهو ما استعرضه السيوطي في كتابه المطالع السعيدة ؛ إذ تطرّق لكل الآراء في هذه المسألة <sup>5</sup> ، وأول هذه الآراء نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم ، فهو عامل معنوي وهو ما ذهب إليه الفراء ، وأيضاً تبناه ابن الخباز <sup>6</sup> ، وقد تبنى هذا الرأي أيضاً ابن مالك ، وقال إنه سالم من أي ناقص <sup>7</sup> .

والرأي الثاني في هذه المسألة وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضاً ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ؛ فقد تبنى هذا الرأي هو وجمهور البصريين <sup>8</sup> ، والرأي الثالث أنه ارتفع بحرف المضارعة وهو رأي الكسائي <sup>9</sup> ، وهنا العامل " ليس معنوي بل هو عامل لفظي بحت " <sup>10</sup> ، والرأي الرابع : يقول هذا الرأي " أن عامل الرفع هو نفس المضارعة ، و على هذا الرأي ثعلب ، فقد تبناه تماماً " <sup>11</sup> .

و يبرز الخلاف النحوي أيضاً في عامل الظرف و المجرور الواقعين **خبر كون مقدّر** عند الجمهور ، و هو ما أجازوا تقديره باسم الفاعل و بالفعل و التقدير في ( زيد عندك ) أو ( في الدار زيد ) كائن أو مستقر أو كان أو استقر و هنا موضع الخلاف أي تحديداً في الأولى فذهب

<sup>1</sup> المصدر نفسه ، ص ٥٢٨.

<sup>2</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٥٣/١.

<sup>3</sup> ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث ، د. ط ، د. ب ، ٢٠٨/١ .

<sup>4</sup> شرح التسهيل القسم النحوي ، المرادي ، تحقيق : محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان - المنصورة ، ط ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٦ .

<sup>5</sup> ينظر المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٥٧/١ .

<sup>6</sup> ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية - بيروت ، د. ط ، د. ب ، ١٦٤/١ .

<sup>7</sup> ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢٣٣/٢ .

<sup>8</sup> ينظر الكتاب ، سيبويه ، 409/1 .

<sup>9</sup> ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، الأنباري ، ٢٨٨/٢ .

<sup>10</sup> المرجع نفسه ، ٢٨٨/٢ .

<sup>11</sup> شرح اللمع ، ابن دهقان ، ص ٥٩ .



فريق من النحاة أن الأرجح تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد لتعنيه بعد لما و إذا الفجائية إذ لا يليهما فعل نحو ( أما عندك فزيد ) و ( فرجت فإذا عندك زيد ) و هو ما ذهب إليه ابن مالك فرجح هذا الرأي <sup>1</sup>.

أما الفريق الثاني في هذا الخلاف فقد " رجح تقدير الفعل ؛ لأنه الأصل في العمل و لتعنيه في الصلة و أوجب بالفرق فإنه في الصلة واقع موقع الجملة و في الخبر واقع موقع المفرد ، و لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال ( زيد اليوم ) ؛ لأن ذلك لا يقدم فائدة، هذا هو المعروف و الأكثر شهرة في النحو ، و قد أجازوه قوم إن كان فيه معنى الشرط ( و منهم الرطب ) إذا جاء الحر ، و أجازوه بعض المتأخرين على أن يكون ذلك مقدماً لفائدة فلا يجوز إن كان لا يقدم فائدة ، فقد وضعوا شرط الفائدة و من هؤلاء الذين أجازوه ابن مالك <sup>2</sup> ، و أصحاب هذا الرأي عموماً هم " الفارسي الذي رجحه على الرأي السابق و فضله على نحو كامل " <sup>3</sup> ، و دعمه في هذا التفضيل " الزمخشري و قد ورد رأيه في كتاب شرح المفصل " <sup>4</sup> ، و أيضاً " مال ابن الحاجب إلى هذا الرأي " <sup>5</sup> ، لتكون الآراء الثلاثة منحازة لهذا الرأي بصورة كاملة .

و هنا نشير إلى قضية ( ضربي زيدا قائماً ) التي أوردها السيوطي في كتابه المطالع السعيدة على نحو تفصيلي <sup>6</sup> ، فهو يرى أن ضابط هذه المسألة " أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بغيره لا يصلح أن يكون خبراً عنه ، و قولي : ( في الأصح ) يقابله أقوال أحدها : أن ضربي فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائماً أو ثبت ضربي زيدا قائماً لا مبتدأ ، و الثاني : أنه مبتدأ لا خبر له ، فإن الفاعل أغنى عن الخبر ، و الثالث : أن الحال نفسها هي الخبر ، و هو قول الكسائي و ابن هشام ، و القراء ، و ابن كيسان ، و الرابع : أن الخبر جائز التقدير لا واجبه ، و أنه يجوز إظهاره " <sup>7</sup> .

و قد " قال الفراء و ابن كيسان و الكسائي و ابن هشام بهذا الرأي و فضّلوه " <sup>8</sup> ، و قد استعرضوه و استعرضوا أسباب تفضيله <sup>9</sup>.

و أيضاً مسألة عودة ضمير واحد إلى شيئين في الحال و الإخبار عنه ، فعودة ضمير واحد إلى شيئين في الحال هو من الأمور المحالة ، و المستحيلة ، و لو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فيقول ( لقيته ) فهل يجوز الإخبار عن الهاء في هذه الصورة ،

<sup>1</sup> ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ١١٢/١ .

<sup>2</sup> المصدر نفسه ، ١١٤/١ .

<sup>3</sup> الإيضاح ، أبو علي الفارسي ، ص ٤٧ / الحاشية .

<sup>4</sup> شرح المفصل ، ابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية \_ مصر ، د.ط ، د.ت ، ٩١/١ .

<sup>5</sup> الكافية في علم النحو و الشافية في علم التصريف و الخط ، ابن الحاجب ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب \_ القاهرة ، د.ط ، د.ت ، ص ٣٢ .

<sup>6</sup> ينظر المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٢٧٣/١ .

<sup>7</sup> المصدر نفسه ، ٢٧٣/١ .

<sup>8</sup> ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، ص ٤٠٢ .

<sup>9</sup> راجع الأسباب في : همع الهوامع ، السيوطي ، ١٠٥/١ .





فيقال : الذي لقيته هو فيه خلاف و ذهب الشلوبين الكبير إلى جواز ذلك ؛ إذ أجازته تماماً و عدّه الأفضل و الأرجح <sup>1</sup> ، و قد ساندته في هذا الرأي ابن عصفور الذي استعرض هذه القضية و عدّها أكثر مناسبة في هذا الاتجاه <sup>2</sup> ، و قد دعم ابن مالك هذا الرأي أيضاً <sup>3</sup> .

و قد " ذهب الشلوبين الصغير إلى عدم جواز ذلك فمنعه منعاً باتاً " <sup>4</sup> ، و قد دعمه في منع ذلك علام الجزولي <sup>5</sup> ، و التفسير يكون بعدم الاستفادة فالارتكاز جاء على هذه الركيزة، " فلا يمكن الإخبار عن اسم ليس تحته معنى كثواني الإعلام نحو بكر من أبي بكر إذ لا يمكن أن يكون ضراً من شيء و ذكر هذا الشرط في التسهيل " <sup>6</sup> .

#### المبحث الثاني: الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة في باب المنصوبات :

و باب المنصوبات يعد أكثر اتساعاً و أكثر غنى من باب المرفوعات إذ يشتمل على موضوعات كثيرة ضمن المفاعيل كالمفعول به ، و المفعول له و معه ، ..... فضلاً عن المنصوبات الأخرى كالتمييز و الحال.....، لتكون هذه الموضوعات الكثيرة مشتملة على قضايا خلافية متنوعة و غنية ، و قد استعرضها السيوطي في كتابه المطالع السعيدة ، مبرزاً أهم هذه القضايا الخلافية ، و متعمقاً في بعضها من ناحية العرض الشامل للآراء و هو ما سنقف عنده مستعرضين الأكثر أهمية .

**المطلب الأول: المفعول به :** ومن أبرز ما أورده صاحب المطالع السعيدة في هذا المبحث من خلاف هو الخلاف فيما يخص عامل النصب في المفعول به فقد ذهب البصريون وفقاً له إلى أن

<sup>1</sup> ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، ص ٣٧٦ .

<sup>2</sup> ينظر المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٢٧٣/١ .

<sup>3</sup> ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٣٧٤/٢ .

<sup>4</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٢٧٧/١ .

<sup>5</sup> ينظر المصدر نفسه ، ٢٧٧/١ .

<sup>6</sup> شرح التسهيل القسم النحوي ، المرادي ، ص ٣٥١ .





ناصب المفعول به هو "عامل الفاعل أما الفعل أو شبهه خلافاً لمن قال إن ناصبه هو الفاعل أو الفعل والفاعل معاً أو معنوي وهو المفعولية ؛ أي كونه مفعولاً " <sup>1</sup>.

وعن موضوع حذف المفعول به " فالأصل هو جواز حذف المفعول به " <sup>2</sup>، وقد عزا النحاة ذلك " إلى كونه فضلةً، ويُمتنع في صور أن يكون نائباً عن الفاعل؛ لأنه صار مثله في العمدية وهو ما أورده ابن يعيش ومن هذه الصور أن يكون هو بذاته جواباً أي أن يُجاب به عن سؤال مثل كلمة ( زيداً) للسائل: (من رأيت؟)؛ إذ لو حُذف لم يحصل جواب فهو هنا رُكن رئيس من أركان أسلوب الاستفهام والجملة أيضاً عموماً، وبدونه يحدث عدم استقامة " <sup>3</sup> ومن هذه الصور أيضاً أن يكون محصوراً ( استثناء ) ومن ذلك قولنا (ما ضربت إلا زيداً) ؛ إذ " لو حُذف لفهم نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفيه مقيداً ؛ أي إن التقييد رئيس وركن محوري في بناء معنى الجملة، ومن هذه الصور أيضاً إذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو ( زيد ضربته ) ، و ( ذا تعبته ) ، وقد ذهب جماعة إلى منع الحذف هنا اختياراً وهنا موضع الخلاف في قضية الحذف هذه خلافاً لما سبق " <sup>4</sup>، وقال هؤلاء " لا يجوز أن نقول ( زيد ضربت ) بحذف العائد ورفع زيد ، بل يجب عند الحذف نصب زيد " <sup>5</sup> ، والرأي الأرجح الجواز، وهو رأي البصريين نقلاً عن ابن مالك، كما أورده السيوطي في المطالع <sup>6</sup>.

**المطلب الثاني: المنادى :** وخلاف النحاة في باب المنادى هل يجوز تنوين المنادى في الضرورة وهو ما ذهبوا إلى جوازه إجماعاً <sup>7</sup>، ثم اختلفوا في أولوية بقاء ضمّه أو نصبه ؛ فالخليل، وسيبويه ذهبوا إلى الرأي الأول ( أولوية بقاء ضمّه )، وساندوا هذا الرأي وعدوه الأساس في هذه المسألة <sup>8</sup> ، وساندهم في هذا الرأي المازني <sup>9</sup> ، وقد قال هذا الفريق إن الرأي الأول صائب سواء أكان المنادى علماً أو النكرة مقصودة ، مستشهدين بقول الشاعر ( الأحوص بن محمد الأنصاري ) : [ سلام يا مطر عليها وليس عليك يا مطرُ السلام ] <sup>10</sup>.

أما أصحاب الرأي الثاني فهم المبرد <sup>11</sup>، وأبو عمرو " الذي أورد رأيه المبرد أيضاً " <sup>1</sup>، وعيسى ابن عمر <sup>2</sup> ، وأيضاً انضم إلى هؤلاء الجرمي ، وقد أورد رأيه الأندلسي في

<sup>1</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٥٩/١.

<sup>2</sup> شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢٩/٢.

<sup>3</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٦١/١.

<sup>4</sup> المصدر نفسه ، ٣٦١/١.

<sup>5</sup> المصدر نفسه ، ٣٦١/١.

<sup>6</sup> ينظر المصدر نفسه ، ٣٦١/١.

<sup>7</sup> ينظر المصدر نفسه ، ٣٧٠/١.

<sup>8</sup> ينظر الكتاب ، سيبويه ، ٣٤٣/١.

<sup>9</sup> ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، ص ١٠٠٠.

<sup>10</sup> شعر الأحوص بن محمد الأنصاري ، جمع وتحقيق : د. ابراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس - بغداد ، د. ط. ١٩٦٩م ، ص ١٨٣

<sup>11</sup> ينظر المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضمية ، وزارة الأوقاف : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، د. ط. ، 1994 ، 214/4 .



الارتشاف<sup>3</sup>، وقد سوغ هؤلاء ميلهم إلى هذا الرأي بالرد إلى الأصل كما رُد غير المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة في قول المهلهل بن ربيعة ( وقد استشهدوا به وأورده صاحب المطالع ) : [ ..... يا عدياً لقد وقتك الأواقي ]<sup>4</sup>، وأما ابن مالك في شرح التسهيل فقد " اختار إبقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة؛ وذلك لأن لتشبيها بالمضمر أضعف وفقاً له " <sup>5</sup>، وقد سوغ هذا الاختيار لأنّ النصب في العلم يقي من الالتباس والوقوع به، والضم في النكرة المعينة والمحددة لكي لا يحدث التباس مع النكرة غير المقصودة؛ إذ تكون الأمور متطابقة والفارق محدد فقط في الحركة لاستوائها في التنوين.

فالحركة هنا محورية ومفصلية للوقاية من الالتباس وقد علل ذلك (أي انحيازه إلى هذا الرأي) بهذا الأمر، فقد كان ابن مالك يُراعي في هذا الخلاف الوقاية من الالتباس وبذلك انفرد بهذا الرأي عن غيره في النحاة فقد قسّم بين العلم والنكرة، ووضع نصب عينيه السهولة والوقاية من الالتباس، فكانت غايته الوضوح وعدم الوقوع في الخطأ وهو ما أورده صاحب المطالع السعيدة فقال إنه أراد تجنب الوقوع في اللبس كما قال بعدم وقوفه على هذا الرأي ( رأي ابن مالك ) عند أحد من النحاة<sup>6</sup>.

ليكون وجه الخلاف النحوي هنا قائماً على ثلاثة آراء بين النحاة بقاء الضم، النصب، إبقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة ( رأي ابن مالك وحدة ) .

ووقع خلاف بين النحاة في قضية حذف حرف النداء قال تعالى: "أيها المؤمنون"<sup>7</sup>، ويتم استثناء صور لا يجوز فيها الحذف بعد أن ذهب النحاة إلى جواز الحذف على نحو اختياري كما أورده صاحب المطالع<sup>8</sup>، ومن هذه الصور " اسم الله تعالى إذا لم يلحقه الميم (بِالله)، والثاني المستعاث نحو يالزيد، والثالث: المتعجب منه نحو يالله، والرابع: المندوب نحو: يا زائده، والخامس: اسم الإشارة، والسادس: اسم الجنس، السابع: النكرة غير المقصورة، وهذا كله قال به البصريون فهو مذهب البصريين، وخالفهم فيه نحو (١٦٠) طائفة فقد قالوا بجواز حذفه في الثلاثة الأخيرة ضمن الأنواع السابقة، فقد كان الخلاف معهم محصوراً بهذه الأنواع دون غيرها، وهو ما ذهب إليه ابن مالك فقد قال برأي هؤلاء مخالفاً رأي البصريين<sup>9</sup> ومثال ذلك قوله تعالى (( ثم أنتم هؤلاء ))<sup>10</sup> .... وقول الشاعر: ( لتحسب سيداً ضبعاً يبول ) والمقصود

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ٢١٢/٤.

<sup>2</sup> ينظر الكتاب، سيبويه، ٣١٣/١.

<sup>3</sup> ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ص ١٠٠٠.

<sup>4</sup> طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، ٢٠٠١م، ص ١٩.

<sup>5</sup> شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ( ويسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك )، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٩٥٥، ٩٧/٣.

<sup>6</sup> ينظر المطالع السعيدة، السيوطي، ٣٧١/١.

<sup>7</sup> سورة يوسف، آية ٢٩.

<sup>8</sup> المطالع السعيدة، السيوطي، ٣٧١/١.

<sup>9</sup> شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٩٩/٢.

<sup>10</sup> سورة البقرة، آية: ٨٥.



يا ضبعاً، والأولون وفقاً لصاحب المطالع " حملوا ذلك ونحوه على الشذوذ والضرورة ( الضرورة الشعرية ) ، إلا قوله تعالى في الآية السابقة فقد حملوه على الابتداء والخبر ولا نداء فيها وفقاً لهم " <sup>1</sup>.

كما وقع خلاف نحوي في قضية حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه آراء إذ ذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء أي إنه جائز ولكن بشرط وجود أمر أو دعاء ووروده قبله ، وقد بنى عليه قوله تعالى : (( إلا يا اسجدوا )) <sup>2</sup>.... وقد شرح ابن مالك ذلك بالتفصيل في التسهيل <sup>3</sup> وقد خالفه في ذلك أبو حيان الذي " قال بعدم جواز الحذف معللاً رأيه بعدم جواز حذف فعل النداء وحذف المنادى معداً ذلك من باب الإحجاف " <sup>4</sup>، " كما أنه لم يرد بذلك سماع من العرب ليقبل به، و( يا ) فيما سبق هي للتنبيه وفقاً له " <sup>5</sup>، وقد ردّ ابن مالك على ذلك بقوله : حق المنادى أن يُمتنع حذفه " لأنّ عامله حذف لزوماً إلا أنّ العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء ( يا ) دليلاً عليه وكون ما بعده أمراً ودعاء لأنهما داعيان إلى تأكيد الأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضوع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت ( يا ) فحسن حذفه لذلك " <sup>6</sup>.

كما وقع خلاف نحوي في مسألة مناداة الضمير فهو عند الجمهور غير قابل للنداء فلا يُنادى، .... وقد جوّزه قوم مع أنه نادر محمد دين ذلك بقواعد وضوابط فرفضوا بنداء مضاف لكاف ... <sup>7</sup>، كما وقع خلاف نحوي في مناداة اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو ( يا ذلك ) قاله السيرافي ؛ إذ رفض ذلك رفضاً قاطعاً وقال بعدم جوازه <sup>8</sup>، بينما " أجاز ابن كيسان نقلاً عن سيبويه " <sup>9</sup>.

**المطلب الثالث: المفعول له :** وقد اشترط النحويون " المصدرية في المفعول له؛ وذلك لأنّ الباعث إنما هو الحدث لا الذات، وشرطه أن يكون معللاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها مثل قعد جلوساً ، ورجع القهقري وهو الشرط الأول " <sup>10</sup> ، واشترط المتأخرون مشاركته لفعله في الوقت الحاضر والفاعل نحو : ( ضربتُ ابني تأديباً ) بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو :

<sup>1</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٧٢/١.

<sup>2</sup> سورة النمل ، آية : ٢٥.

<sup>3</sup> ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد + د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان - مصر ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، ٣٨٨-٣٨٩.

<sup>4</sup> شرح التسهيل ، أبو حيان ، ١٧٣/٣.

<sup>5</sup> المصدر نفسه ، ١٧٣/٣.

<sup>6</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٧٣/١.

<sup>7</sup> ينظر المصدر نفسه ، ٣٧٤/١.

<sup>8</sup> ينظر شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدي + علي سيد علي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ٢٧/٢.

<sup>9</sup> شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ١٠٢/٣.

<sup>10</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٤٩٨/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، ص ٥٥٢ .



[ فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ..... ]<sup>1</sup> وفي هذا البيت تحقق شرط المتأخرين في نصب المفعول له وهو الاتحاد مع العامل فلذلك جر النوم باللام لأن النص ليس وقت النوم ، أو الفاعل : [ وإني لتعروني لذكراك هزة .... ]<sup>2</sup> ففاعل تعروني هزة وفاعل ذكرى الشاعر أي لذكراي إياك فيجران باللام ، وهنا الخلاف في الاشتراط ، منذ الاشتراط لم يضعه سيبويه في كتابه ولا أحد من المتقدمين ، فيجوز عندهم أكرمتك أمسى طعماً غدا في معروفك وجئت حذر زيد ... ، ومتى فقد شرطاً من الشروط المذكورة وجب جره باللام وامتنع النصب ، فالنصب فقط ضمن الشروط السابقة وإن كانت على خلاف بين النحاة<sup>3</sup>.

**المطلب الرابع: المفعول المطلق :** ووقع خلاف نحوي فيما يتعلق بهذا الباب، وقد أورده السيوطي في كتابه، وهو يتعلق " بالتسمية؛ فقد ذهب أغلب النحويين إلى تسمية ما انتصب مصداً مفعولاً مطلقاً إلا صاحب البسيط الذي خرج عن هذا الإجماع النحوي وخالف النحاة فرأى أن المفعول المطلق أعم من المصدر " <sup>4</sup>.

و" مذهب أكثر البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث و زيادة الزمان و الذات التي قام بها الفعل و ذلك بشأن الفرع أن يدل على ما دل عليه الأصل و زيادة، و إن كان هذا الرأي هو الغالب إلا أن خلافاً نحوياً و رد فلم يكن رأي الجميع بل كان رأي الأغلبية... " <sup>5</sup>

و المختص : هو " ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعاً أو عدداً نحو ضربت ضرب الأمير أو ضربتين أو ضربات و يثنى ذو العدد و يجمع بلا خلاف، و أما النوع ففيه قولان ، أحدهما : إنه يثنى و يجمع و عليه ابن مالك الذي قال بجواز ذلك " <sup>6</sup> قياساً على ما سمع منه كالعقول و الأبواب و العلوم ، و الثاني : " لا و عليه الشلوبين قياساً للأنواع على الأحاد فإنها لا تثنى و لا تجمع لاختلافها ، و قد قام أبو حيان بنسبه إلى ظاهر كلام سيبويه " <sup>7</sup> ، فقد أورد سيبويه ذلك في كتابه " و قال فيه أي في هذه المسألة الخلافية إن التنثية أصلح من الجمع فقد وجدها الأنسب و مثاله قولك قمت قيامين ، و قعدت قعودين " <sup>8</sup>.

**المطلب الخامس: الحال :** و من أبرز قضايا الخلاف النحوي في الحال تخريج الآتي : (( ادعوه خوفاً و طمعاً ))<sup>9</sup> و (( إني دعوتهم جهاراً ))<sup>10</sup> ، و أيضاً قولك أتيت ركضاً و مشياً و

<sup>1</sup> شرح ديوان امرئ القيس ، ص ١٢٩.

<sup>2</sup> قائله: أبو صخر الهذلي .

<sup>3</sup> ينظر المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٩٩/١.

<sup>4</sup> همع الهوامع ، السيوطي ، ١٨٦/١.

<sup>5</sup> المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٣٩٢/١ .

<sup>6</sup> شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٥١/١ .

<sup>7</sup> شرح الأشموني ، ٣٥٤/٢.

<sup>8</sup> الكتاب ، سيبويه ، ١٧٤/١

<sup>9</sup> سورة الأعراف ، آية : ٥٦

<sup>10</sup> سورة نوح ، آية : ٨



عدواً ، و لقيته فجأة ، ... و ما أشبه ذلك من المسموع بين العرب و بين النحاة وقع الخلاف النحوي في تخريج هذه الألفاظ و قد ذهب سيبويه في كتابه و إلى جانبه جمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعياً و راكضاً .....<sup>1</sup> ، والرأي الآخر " قول بعضهم أنها مصادر على حذف مضاف أي إتيان ركض و سير عدو و لقاء فجأة و قيل هي أحوال على حذف مضاف؛ أي إتيان ذا سعي ، و ذا فجأة ، و أجمع البصريون و الكوفيون جميعاً على أنها لا تستعمل إلا ضمن ما استعمله العرب و لا يقاس على هذا الاستعمال على غيره؛ فلا يقال جاء زيد بكاءً و لا ضحك زيد اتكاءً، و قد خرج المبرد عن هذا التوجه فقال بجواز القياس و يستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها : الأول ما وقع بعد خبر ، و الثاني ما وقع بعد ( إما ) نحو ( أما علماً فعالم ) ، و الثالث: ما وقع بعد خبر شبه به مبتدأ نحو ( أنت زهير شعراً ) فيقال ( أنت حاتم جوداً ) ، و ( الأحنف حلاً ) " <sup>2</sup> و قال أبو حيان في الأول و الثالث " الأظهر أنّ النصب فيهما على التمييز هو الأقوى " <sup>3</sup> ، فعَدَّ هذا التوجه خاطئاً و أخرجها من دائرة الحالية و أدخلها في دائرة التمييز ، و أدخل ابن مالك الثاني في دائرة المفعول به فأخرجه من الحال أيضاً و التقدير عنه مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم <sup>4</sup> .

و قد أورد صاحب المطالع السعيدة الآراء الثلاثة على نحو تفصيلي ليوضح المسألة الخلافية ، فقد جاءت مفصلة على نحو تام في هذه القضية ، كما جاءت واضحة <sup>5</sup> .

وحدث خلاف نحوي على صاحب الحال و قد استعرضه صاحب المطالع السعيدة فقد " جوز سيبويه مجيء صاحب الحال مبتدأ نحو فيها رجلاً قائماً " <sup>6</sup> ، و قد صحح له ابن مالك ، و حقَّ صاحب الحال أن لا يكون مجروراً بالإضافة كما لا يكون صاحب الخبر فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن أن يكون المضاف إليه صاحب الحال لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو قوله تعالى : (( إليه مرجعكم جميعاً )) <sup>7</sup> .

و جوز ذلك الأخفش و دعمه في هذا الرأي ابن مالك إن كان المضاف جزء ما أضيف إليه أو مثل جزئه مثل (( و نزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً )) <sup>8</sup> .

وقد حدث خلاف نحوي حول تقديم الحال على صاحبها، وقد استعرضه السيوطي في كتابه؛ إذ إن " البصريين وأكثر الكوفيين منع التقديم على صاحب الحال المجرور بحرف غير زائد سواء أكان ظاهراً نحو (مررت ضاحكة بهند) " <sup>9</sup> أم ضميراً " نحو (مررت ضاحكاً بك) وجوزته

<sup>1</sup> ينظر الكتاب ، سيبويه ، ١٨٦/١

<sup>2</sup> المقتضب ، ٢٣٤/٣ + ٣١٢/٤

<sup>3</sup> شرح التسهيل ، أبو حيان ، ٧١/٣

<sup>4</sup> ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ١٧١/٢

<sup>5</sup> ينظر المطالع السعيدة ، السيوطي ، ٦/٢

<sup>6</sup> الكتاب ، سيبويه ، ٢٧٦/١ .

<sup>7</sup> سورة يونس ، آية : ٤

<sup>8</sup> سورة الحجر ، آية : ٤٧

<sup>9</sup> إعراب الجمل وأشبهه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي – حلب، ط5، 1989م، ص193 .



طائفة مستدلين بقوله تعالى (( وما أرسلناك إلا كافة للناس ))<sup>1</sup>، وقد اختار هذا الاتجاه ابن مالك في الألفية " 2

**المطلب السادس: التمييز:** برز الخلاف المستعرض في كتاب المطالع السعيدة في قضايا عدة في هذا الباب، ومن أبرزها: في قولنا (وذراع في رطل زيتنا وقفيز براً وذراع أرضاً سوياً)، " ويجوز لمثل هذه أن تعمل، وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه، واختلف البصريون في الذي شُبّهت به ف قيل: باسم الفاعل لطلبها اسم بعدها وقيل بأفعل من في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير، وقال أبو حيان وهو أقوى لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا متعمداً ويعمل في النكرة وغيرها فلا يقتصر عمله على النكرات " 3، وقد برز استعراض هذا الخلاف في المطالع ضمن خلافاً نحوية أخرى في هذا الباب ومنها التقديم؛ فلا يتقدم التمييز على المبهمة المميزة به وقد تعمل أنها العامل فيه وكذا لا يتقدم على عامله إذا كان فعلاً غير متصرف، أما إذا كان متصرفاً فقد منع سيبويه التقديم أيضاً<sup>4</sup>، وسوّغ ذلك بأنه في أصله فاعل فيلحق لفظاً بالفضلات<sup>5</sup>، أما " المازني، والكسائي فقد أجازا " التقديم<sup>6</sup>، وساندتهما " في هذا الرأي المبرد " 7، وقد " سوغوا ذلك بأن الفعل عامل قوي بالتصرف، وهو توجه ابن مالك " 8، وقد استدل عليه بالسماع ... 9

#### خاتمة:

وبعد هذه الدراسة المفصلة عن الخلاف النحوي في كتاب المطالع السعيدة في بابي المرفوعات والمنصوبات يمكن عرض النتائج الآتية:

- نجح السيوطي في كتابه المطالع السعيدة في عرض الآراء الخلافية بين النحاة بصورة دقيقة وتفصيلية خالية من الملل، مع استعراضه لشواهد توضيحية على كل رأي.
- برزت قضايا الخلاف النحوي في بابي المرفوعات والمنصوبات في قضايا العامل على السواء؛ إذ استعرض صاحب المطالع الآراء النحوية المتباينة التي تخص العامل في كلا البابين على السواء.

<sup>1</sup> سورة سبأ، آية: 28 .

<sup>2</sup> شرح ابن عقيل، 542/1 .

<sup>3</sup> شرح التسهيل، أبو حيان، 107/3 .

<sup>4</sup> ينظر الكتاب، سيبويه، 105/1 .

<sup>5</sup> راجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة، دبط، دبت، 220/2 .

<sup>6</sup> ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ص 679 .

<sup>7</sup> المقتضب، المبرد، 36/3 .

<sup>8</sup> شرح الكافية الشافية، ابن مالك، 333/1 .

<sup>9</sup> ينظر المطالع السعيدة، السيوطي، 25/2 .





- جاءت الآراء النحوية في باب المرفوعات متنوعة، ومقتضبة ضمن الرأي الواحد ولا سيما في قضايا الفعل المضارع.
- برزت قضية إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وما يترتب عليها من حذف علامة التثنية، ...
- أما الخلافات النحوية في باب المنصوبات عنده فقد قسمت إلى قسمين رئيسين إذ استعراض الخلافات في باب المفاعيل (المفعول به - له، المطلق، ...)، وجاء القسم الثاني في باب المنصوبات من الحال والتمييز، وسواهما ...
- يمكن القول إن جانب المنصوبات جاء أغزر من ناحية الاستعراض للخلافات عند السيوطي؛ فقد أكثر من استعراض الآراء، كما مال فيه إلى الشمولية والإحاطة بالمسألة من الجوانب كافة ضمن عرض الآراء.
- جاءت قضايا الحال غزيرة ضمن الخلاف النحوي المستعرض في كتاب المطالع السعيدة، بينما قضايا المفعول له، والمفعول المطلق جاءت قليلة، وإن كان الباب الأكثر بروزاً للخلاف في المنصوبات هو النداء؛ إذ توسع السيوطي في عرض المسائل الخلافية التي تخص تنوين المنادى، وحذف حرف النداء، وحذف المنادى نفسه، ...
- نلاحظ ميل صاحب المطالع إلى استعراض الآراء النحوية الخلافية في البابين السابقين، إلى جانب ذكر التسيويع النحوي لكل رأي، فضلاً عن ذكر أسماء النحاة (مشهورين أو مغمورين) ممن يساندون هذا الرأي أو ذاك.

#### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم .
- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: درجب عثمان محمد، مراجعة : د. رمضان عبدالسلام، الناشر : مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١، ١٩٩٨ م .
- 2- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي - حلب، ط 5، 1989 م .
- 3- الأعلام ، خير الدين الزركلي دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٧ ، 1986 .
- 4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، الأنباري ، دار الفكر ، د. ط ، د. ت .
- 5- الإيضاح ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : د. كاظم المرجان ، عالم الكتب \_ بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٦ .
- 6- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي نجار، المكتبة العلمية، د. ط، د. ت.
- 7- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ( ويسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، 1955 .





- 8- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد + د.محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان - مصر ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- 9- شرح التسهيل القسم النحوي ، المرادي ، تحقيق : محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان - المنصورة ، ط ١ .
- 10- شرح جمل الزجاجة ، ابن عصفور ، تحقيق: فؤاز الشعار ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، 1998م .
- 11- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : د.عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث ، دط ، دت .
- 12- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدي + علي سيد علي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، 2008 .
- 13- شرح المفصل ، ابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية \_ مصر ، دط ، دت .
- 14- شعر الأحوص بن محمد الأنصاري ، جمع وتحقيق : د. ابراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس - بغداد ، دط ، ١٩٦٩ م .
- 15- طبقات الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، دط ، ٢٠٠١ م .
- 16- الكافية في علم النحو و الشافية في علم التصريف و الخط ، ابن الحاجب ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب \_ القاهرة ، دط ، دت .
- 17- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط 3 ، 1988 .
- 18- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د.نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة - بغداد ، دط ، ١٩٧٧ .
- 19- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع – القاهرة ، دط ، دت .
- 20- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر – العراق ، 1982 .
- 21- المقتضب ، المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضمية ، وزارة الأوقاف : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، دط ، 1994 .
- 22- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية - بيروت ، دط ، دت .